مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الجلسة الحادية والعشرون
المراجعة الدورية الشاملة لمملكة البحرين – مداخلة شفهية
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
١٩ سبتمبر ٢٠١٢
مقدمة من: مريم الخواجة

شكرًا سيدتي الرئيسة،
أسمي مريم الخواجة وأنا القائم بأعمال رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان.
في الفترة ما بين آخر جلسة عقدت والجلسة الحالية بشأن مناقشة المراجعة الدورية الشاملة لمملكة البحرين، استمرت منظمات حقوق الإنسان في توثيق الوضع المتدهور لحقوق الإنسان في البلاد. وفي الوقت نفسه كانت الحكومة البحرينية مستمرة في ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق، كما أنها لم تنفذ العديد من التوصيات المقدمة لها من "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق".

فلا تزال قوات الأمن تستخدم القوة المفرطة لقمع الاحتجاجات اليومية، مما يسفر عن حالات وفاة في بعض الأحيان، وكذا تستمر عمليات الاعتقال التعسفي، ومداهمات المنازل، وضرب وإهانة المعتقلين، واحتجاز العديد من المعتقلين في ظروف غير إنسانية في السجون، وإخضاعهم للتعذيب في مراكز تعذيب رسمية وغير رسمية على حد سواء.

ظهر جليًا موقف الحكومة تجاه المجتمع المدني على مدى اليومين الماضيين، حيث تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان البحرينيون إلى ممارسات انتقامية مختلفة بسبب مشاركتهم في هذه الدورة للمجلس، بما في ذلك التهديد بالقتل، والترهيب، والتحرش، بالإضافة إلى التحريض على الكراهية والعنف من قبل وسائل الإعلام التابعة للدولة.

في الواقع، لقد تصاعدت عمليات استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، واستخدام وسائل الانتقام بحقهم بصورة كبيرة فى الآونة الأخيرة. حيث يتم القبض على المدافعين عن حقوق الإنسان بطريقة ممنهجة، ويتم التعامل معهم بشكل مهين. كما تستمر الحكومة في استخدام النظام القضائي كأداة لسجن المدافعين والمحتجين –جراء اتهامات معظمها يستند إلى حرية التعبير– ضمن محاكمات تفتقر للحد الأدنى من ضمانات المحاكمات العادلة والمنصفة.

وأثناء جلسة المراجعة الدورية الشاملة في مايو الماضي، استمرت حكومة البحرين في إنكار وقوع انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، وقالت أنه لا يوجد أي معتقلين سياسيين، في حين أن هناك اليوم ما يقرب من ١٤٠٠ معتقل، ٥٠ منهم تحت سن ١٨ عامًا. ونستطيع القول أن عدم وجود ردود أفعال وعواقب دولية قد شجع حكومة البحرين على تبنى هذا الموقف.

لذلك، فإننا نلح في الطلب إلى مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء أن تبدأ في مواجهة هذا الضعف في الإرادة السياسية عن طريق ضمان إجراء مناقشة هادفة داخل المجلس فيما يتصل بالانتهاكات المستمرة في البحرين.

شكرًا سيدتي الرئيسة،